

THE IMPERATIVE TO MOVE FROM AN OIL ECONOMY TO A DIVERSIFIED ONE

حتمية الانتقال من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع

* علاش ليندة

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي
allechelynda@yahoo.com

تاريخ الوصول: 2019 /11/ 06 تاريخ القبول: 2020/09/30 تاريخ النشر على الانترنت: 28/12/2021

ABSTRACT: The oil-producing countries encounter a set of difficulties which affect the various sectors closely linked to each other, in such a way that the negative impact spreads to all the structures, the balances as well as the economic indicators reflecting the fragility of the economies of these countries . And as it is known, the phenomenon of the drop in oil prices has negative repercussions on the future of sustainable economic and social development in Algeria, which requires the strengthening of the good use of the positive opportunities generated by the financial surpluses achieved in Algeria. from high oil prices, and reduced risks associated with dependence on oil revenues. On this, the futuristic vision of the Algerian economy requires an understanding of local, regional and international changes in order to redesign and put in place a vision for the economic flight of our country.

Keywords : Oil economy, oil price, sustainable development

JEL: Classification: Q01, Q32

ملخص: تواجه الدول المنتجة للنفط مجموعة من الصعوبات التي تؤثر على مختلف القطاعات المرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض ، بحيث ينتشر التأثير السلبي إلى جميع الهياكل والتوازنات وكذلك المؤشرات الاقتصادية التي تعكس هشاشة اقتصادات هذه الدول. . وكما هو معلوم ، فإن لظاهرة انخفاض أسعار النفط انعكاسات سلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجزائر ، الأمر الذي يتطلب تعزيز الاستخدام الجيد للفرص الإيجابية المتولدة عن الفوائض المالية التي تحققت في الجزائر. من ارتفاع أسعار النفط وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على عائدات النفط. في هذا الصدد ، تتطلب الرؤية المستقبلية للاقتصاد الجزائري فهماً للتغيرات المحلية والإقليمية والدولية من أجل إعادة تصميم ووضع رؤية للهروب الاقتصادي لبلدنا

الكلمات الرئيسية: الاقتصاد النفطي ، أسعار النفط ، التنمية المستدامة .

تعيش الدول النفطية مجموعة من الصعاب مست مختلف القطاعات الحيوية التي باتت تتشابك و تتداخل فيما بينها تداخلا وتشابكا يجعل التأثير السلبي ينتقل إلى كافة الهياكل ، وفي مجمل الموازين ، وكذا في المؤشرات الاقتصادية الدالة على سقامه اقتصاديات هذه الدول .

وغني عن البيان ، فإن لظاهرة انخفاض أسعار البترول انعكاسات سلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجزائر ، الأمر الذي يتطلب منا تعزيز فرص الاستفادة من الايجابيات التي أفرزتها الفوائض المحققة عندما تجاوز سعر البترول أكثر 100 دولار ، وكذا التقليل إلى حد كبير من المخاطر الاستمرار في الاعتماد الشبه الكلي على إيرادات البترول.

لذا فإن النظرة المستقبلية للاقتصاد الجزائري تستدعي فهم هذه التحولات والتغيرات المحلية و الإقليمية وحتى الدولية التي تعيد رسم مشهد الإقلاع الاقتصادي في بلادنا .

لقد شهدت أسعار النفط العالمية تراجعا حادا منذ جوان 2014 وحتى نهاية 2018 ، مما أدى إلى فقدان أكثر من 50% من قيمتها، و حسب المختصون فإن أسباب التراجع في أسعار النفط ترجع إلى العديد من العوامل بعضها متعلق بالعرض والطلب، والبعض الآخر بالسياسات الدولية والتوقعات المستقبلية.

تعتبر الجزائر من الدول الأكثر تضرراً من انخفاض أسعار النفط، نظراً لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للإيرادات الموازنة العامة والذي يسيطر على أكثر من 95% من إجمالي إيراداتها . وإدراكا لذلك فقد كان هدف تنويع الاقتصاد هدفا مصاحبا لمخططات التنمية التي كانت مبرمجة خلال السنوات الفارطة .

فكان لازماً أن يكون الاهتمام بتنويع الاقتصاد هدفا رئيسياً وشرطاً ضروريا لبناء اقتصاد قوي ، هذا وتكشف مجمل الخطط و البرامج التنموية في أدبياتها عن استهداف واسع النطاق للتنويع الاقتصادي . إنَّ السيطرة الواضحة للقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري يجعل مسألة تحقيق تنويع اقتصادي مرهون بنجاح العديد من السياسات الاقتصادية و الإجراءات الفعلية و تجنيد كل الطاقات بما فيها القطاع الخاص .

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية : هل يمكن أنْ نحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر، انطلاقاً من مناخنا ، وفي ظل التحولات العالمية الراهنة ؟

1. واقع وبنود تنويع الاقتصاد الجزائري

إنّ حركة الصادرات تؤكد كلها أنّ الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن عملية تنويع اقتصادها ، فكل القطاعات ومهما بلغت من معدلات النمو، إلا أنها لم تستطيع أن تشارك في رفع قيمة صادراتنا ، و الجدول التالي يوضح النسب الضئيلة للسلع المصدرة إلى الخارج

جدول رقم 01 أهم السلع التي تصدرها الجزائر عام 2017

الرقم	السلع	القيمة (مليون دولار)	الإجمالي %
01	الوقود المعدني والزيوت و منتجات التقطير	33.823	96.1
02	المواد الكيميائية غير عضوية و المعادن الثمينة	383	1.1
03	الأسمدة	327	0.9
04	السكريات و الحلويات و السكر	228	0.6
05	المواد الكيميائية العضوية	56	0.2
06	الملح و الكبريت و الحجر و الجص و الإسمنت	56	0.2
07	الفاكهة و المكسرات	53	0.1
08	الآلات و المفاعلات و غلايات الماء	42	0.1
09	الزجاج و الأواني الزجاجية	31	0.1
10	سفن وقوارب وهياكل عائمة	19	0.1

المصدر : Internationel Trade Centre-TradeMap

كما أن القراءة الأولية لحركة الاستيراد تدل قطعياً أنّ الجزائر لا تحقق الاكتفاء الذاتي حتى في المواد و السلع الضرورية ، ضف إلى ذلك أنه من خلال عملية التدقيق يتبين لنا جلياً أنه لا وجود لإستراتيجية مخططة من أجل التدرج في عملية تعويض بعض الواردات من السلع و البضائع ، خاصة تلك التي تنتجها في بلادنا ، و التي لنا القدرة في زيادة طاقات الإنتاج .

جدول رقم 02 أهم السلع التي تستوردها الجزائر عام 2017

الرقم	السلع	القيمة (مليون دولار)	الإجمالي %
01	الآلات و المفاعلات وغلايات الماء	801	17.4
02	الآلات و المعدات الكهربائية و أجزائها	398	8.6
03	مركبات أخرى غير سكك الحديدية والترام	344	7.5
04	مستلزمات الحديد والصلب	292	6.3
05	الحبوب	275	6.0
06	الحديد والفولاذ	241	5.2
07	البلاستيك و مصنوعاته	204	4.4
08	الوقود المعدني و الزيوت ومنتجات التقطير	194	4.2
09	منتجات صيدلانية	184	4.1
10	منتجات الألبياب	141	3.1

المصدر : Internationel Trade Centre-TradeMap

إنّ المتتبع للإجراءات والسياسات المتتبع من طرف بلادنا يجدها في مجملها غير مدروسة ، و ليس لدينا النظرة الإستباقية للأحداث حيث نتخذ الإجراءات و نصدر القوانين وفق تغييرات أسعار البترول ففي حالة الارتفاع نقوم بفتح باب الاستيراد على مصراعيه ، أما في حالة الانخفاض نسارع إلى فرض رخص الاستيراد .

أما إذا تحدثنا عن عملية تركيز الصادرات وعدم القدرة على تنويع اقتصادنا فإن الجدول الموالى يبرز درجة تركيز الصادرات الجزائرية مقارنة ببعض الدول ، حيث توضح عملية تركيز الصادرات مدى تركيز عملية الإنتاج و التي تمس ميادين جد محدودة في بلادنا .

الجدول رقم 3: مؤشر تركيز وتنوع الصادرات الجزائرية ومقارنتها ببعض الدول

الدولة	سنة 2005			سنة 2015		
	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنوع الصادرات	مؤشر تركيز الصادرات	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنوع الصادرات	مؤشر تركيز الصادرات
الجزائر	108	0.812	0.588	91	0.783	0.485
مصر	237	(e)0.616	(e)0.232	244	(e)0.574	(e)0.140
ليبيا	113	(e)0.819	(e)0.834	109	(e)0.801	(e)0.640
المغرب	217	(e)0.667	(e)0.157	229	(e)0.661	(e)0.163
تونس	200	0.600	0.180	211	0.517	0.141
أنغولا	71	0.836	0.944	72	(e)0.895	(e)0.934
أندونيسيا	247	0.494	0.130	243	0.525	0.137
الإمارات العربية المتحدة	257	(e)0.576	(e)0.427	258	0.485	(e)0.243
أمريكا	257	0.327	0.122	256	0.346	0.086
متوسط الدول الإفريقية	259	0.598	0.434	259	0.544	0.274
العالم	260	0.000	0.076	260	790.0	0.000

Source: UNSTAD, Manuel statistiques de la cnuccd, Publication des nations unies, 3^{em} partie, 2017, p90.

إنّ هذا الجدول يبين دون أن يترك أي مجال للشك أو التأويل أن بنية اقتصادنا تعتبر من أضعف اقتصاديات دول الجوار تنوعاً و أكثرها تركّز ، كذلك لا بد أن نشير أن اختيار المدة الزمنية 2005-2015 يرجع بالدرجة الأولى إلى حالة الفوائض التي كانت تشهدها بلادنا من العملة الصعبة ، حيث شهدت هذه الحقبة ارتفاع أسعار البترول إذا استثنينا بداية منتصف جوان 2014 حيث بدأت في الانخفاض ، أي أن هذه المرحلة كانت الجزائر قادرة على الاستفادة من هذه الفوائض و استثمارها من أجل الرفع من قدراتها الإنتاجية و من ثم تنويع اقتصاده و الوصول إلى الرفع من قيمة صادراتها ، وهذا عكس ما حصل في بعض البلدان النفطية الأخرى كاندونيسيا وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة التي استفادت من فوائض النفطية و شكلت قواعد إنتاجية خارج قطاع المحروقات ، وحركت قطاعها السياحي و أصبحت أقطاب سياحية عالمية منافسة لأقوى الدول

2. بنود تنويع الاقتصاد الجزائري :

لقد أصدر البنك الدولي وصفة علاجية للاقتصاد الجزائري ، و ذلك من أجل تنويعه ، حيث طالب الحكومة وذلك من خلال تقريره السنوي 2009 ، القيام بما يلي :

- 1- تطوير البنية التحتية لاستقرار الاقتصاد الكلي؛
- 2- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي باعتباره أحد عوامل تطور القطاع الخاص ؛
- 3- تطوير القطاع البنكي والمالي؛
- 4- تطوير قطاع الخدمات والسياحة؛
- 5- بناء مؤسسات ذات نوعية جيدة.

و في حوار مع جون-فرانسوا دوفان، رئيس بعثة الصندوق المعنية بالجزائر صرح بقوله إن الموقف الحالي، إذا أدير بشكل جيد، يمثل فرصة إعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري. ولم تكن إجراءات السياسة المتخذة في عام 2015 كافية، ولكن ميزانية 2016 تدعو إلى تخفيض حاد في الإنفاق، وشرعت السلطات في بعض الإصلاحات، بما في ذلك إجراء الإصلاحات الضرورية لنظام الدعم وتعزيز الإطار الاحترازي للقطاع المالي . وستحتاج السلطات إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية واسعة من أجل تنويع الاقتصاد .

يرى الكثير من المختصين أن الوصول إلى تنويع الاقتصاد الجزائري انطلاقاً من حالته الحالية لابد أن تفتح ورشات كبيرة من الإصلاحات ، انطلاقاً من إعادة النظر في الدور الاقتصادي للدولة ، وصولاً إلى بناء قدرة تنافسية لكافة المؤسسات التي لها علاقة بهذا التحول ، ولذلك نرى أن عملية التحول لابد أن تمر بالمنطلقات التالية :

2.1 إقناع المجتمع للمشاركة في التحول :

إنّ أي عملية إصلاح اقتصادية هيكلية لابد يقتنع بها و يحتضنها المجتمع ، حيث هو المساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنفيذ هذه الإصلاحات . ومن هذا المنطلق لابد أن يعلم المجتمع ويقتنع بضرورة التحول ، وأن هذا التحول تقتضيه طبيعة المرحلة ، و ذلك للوصول في

نهاية المطاف إلى الهدف المنشود ألا وهو تنويع الاقتصاد الجزائري ، حيث عاش مجتمعنا لزمان طويل على واقع إيرادات البترول ، لكن المرحلة الحالية تتطلب أن يساهم مساهمة فعالة في عملية التحول .

2.2. إصلاح قانوني شامل يمس مختلف مؤسسات الدولة :

هذا الإصلاح يحقق التوازن ويعمل على تنظيم المعاملات ، وحماية المنافسة ، وحماية حقوق مختلف الأطراف ، وقد يجعل الدولة تركز فقط على ما يمكن القيام به بصورة أفضل، وتفويض الأعمال التي لا تستطيع القيام بها إلى القطاع الخاص .

1- بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية :

ولا يتحقق هذا إلا من خلال تمكين قوى السوق والقطاع الخاص من إصلاح هياكل الحوكمة الخاصة لها ، ولابد أن يصاحب هذا جهودا في إصلاح جهاز العدالة ليصبح سريعا وفعال

2- إصلاح مؤسسات التنمية التي لها علاقة بالسوق :

إنّ عملية التحول من الاعتماد على الحكومة و التخطيط المركزي في تحقيق التنمية إلى الاعتماد على السوق يتطلب ما يلي : إصلاح

- إصلاح الإدارة الاقتصادية
- إصلاح البيئة المؤسسية و زيادة التنافسية
- إصلاح النظام الضريبي
- إصلاح المنظومة التجارية
- خلق إستراتيجية فعالة للتعاون بين القطاع العام و القطاع الخاص

الخاتمة :

إن الدارس للاقتصاد الجزائري يجد أن هناك عدة مراحل صعبة ، مر بها رغم أن بلادنا غنية بثرواتها وأراضيها الخصبة الشاسعة ، لكن مجرد أن تنتهي مرحلة صعبة تبدأ مرحلة أخرى لا تخلو من الصعوبات وكل فترة إلا و تحمل في طياتها ظواهر ، حسابات ، ظروف ومعطيات مختلفة عن سابقتها.

رغم الإمكانيات الهائلة والثروات الكبيرة ، فإن الجزائر مازالت تسير ببطء في مسار تحقيق التنوع الاقتصادي هذا المسار هو ضئيل التوقعات ، غير راسخ المنطلقات ، ضعيف الحركة كثير التردد ، شديد التأثير بالتقلبات الخارجية وهذا كله في عالم كثرت فيه الأخطار والمطامع ، ينقاد بالمصالح ، تحكمت فيه الشركات المتعددة الجنسيات و التجمعات الاقتصادية الكبرى .

إن الواقع الاقتصادي الجزائري والتحولت الراهنة التي يعرفها الاقتصاد العالمي يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى أن نفكر ونعيد كل حساباتنا ، ونوفر شروط الإقلاع الاقتصادي ، ولا يتأتى هذا إلا من خلال رسم مخطط لمستقبل لتنوع اقتصادنا .

إن التطور الذي يشهده الاقتصاد العالمي و ازدياد درجة تكامله ، والقفزة النوعية والسريعة لتكنولوجيا الاتصالات و المعلومات ، وازدياد درجة تنافسية الشركات العالمية وقوة الواقع الاقتصادي الجزائري ، من شأنه أن يقضي على قدرة الجزائر في الوصول إلى تنوع اقتصادها .

يمكن أن تتحقق إذا لم نسارع في التجسيد الفعلي لمنطلقات التغيير و الإصلاح في أقرب وقت ممكن . لأن المتغيرات الحالية تعتبر من التحديات التي قد تعرقل من الوصول إلى تنوع اقتصادنا .

بعد هذه الدراسة نصل إلى تقديم بعض الاقتراحات التي نرى أنه من الضروري توفرها حتى نستطيع الوصول على اقتصاد متنوع ومن ثم تنوع في الصادرات :

- 1- محاربة الفساد المالي و الاقتصادي
- 2- تطوير القطاع العام عن طريق :
 - توفير بيئة مساعدة للقطاع العام
 - تطوير قدرات القطاع العام، و إعادة هيكلته بهدف استخدام أكبر للحوافز و الأساليب المشابهة للسوق.
 - العمل على تناغم المسؤوليات و صيغ العمل مع قدرات الدولة.
- 3- تطوير القطاع الخاص عن طريق :
 - خلق تشريعات تضمن قوانين المنافسة، الإفلاس و القانون التجاري.
 - خلق إطار تنظيمي يشجع قيام القطاع الخاص.
 - خلق بنية من طرف الحكومة، عندما لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها.
 - العمل على تأمين بيئة اقتصادية مستقرة.

■ خلق نظام مالي و نقدي مستقر و فعال يوفر الأمان و يعمل على حماية المودعين و يشجع المنافسة الشريفة، و يخلف الثقة في الأسواق.

4- تطوير الجماعات الإقليمية

5- تطوير العائلة

6- تطوير الفرد

7- الاهتمام أكثر بالاستثمارات في ميدان التعليم والاهتمام بإنشاء مراكز التدريب المهني ونشر التعليم الفني وهذه الاستثمارات ستؤثر في نوعية وكفاية الإنتاجية لرأس المال البشري .

8- أن تفصل الدولة بين السياسة والمصالح الاقتصادية : ألا يؤخذ أي طرف بذنب في حالة الخلافات السياسية.

9- مراجعة القوانين والتشريعات : التي تنظم التصدير و الاستيراد

10- إعادة تأهيل المناطق الصناعية المعرضة -للتهديد- بحيث تعاد هيكلتها لتصبح قادرة على الصمود والمنافسة، وهذا يقتضي أن نحتدي بالبرتغال، عندما انتسب للمجموعة الأوربية بإنشاء صندوق خاص تديره وزارة الصناعة، ويشتمل على شقين أولهما لتمويل الاستشارات، وثانيهما لتمويل تنفيذ عملية إعادة التأهيل والهيكلية.

11- منح مزايا ضريبية : من تخفيض ضريبة الدخل على الصادرات والسماح للمصدرين بالاحتفاظ بعوائد التصدير لتغطية مستورداتهم الخاصة بإنتاجهم .

12- إعطاء حوافز خاصة : للشركات التجارية المتخصصة بالتصدير، وللشركات المصنعة للمنتجات ذات التكنولوجيا .

13- توفير قاعدة معلومات مناسبة : تشتمل على المعنيين بالتصدير منتجاً كان أم تاجراً،

المراجع :

1- تنوع القاعدة الإنتاجية في المملكة ، القرعان ، 2014 صحيفة مال الاقتصادية .

2- التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الإنجازات

والاتجاهات المستقبلية مارتن هفدت Martin Hvidt صفحة رقم 04

2014 : مركز أبوظبي الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1

- 3 بن عبيزة دحو، أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، الجزائر، العدد9، 2017، ص61.
- 4 فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، 2000، ص 125-127
- 5 الجزء الثاني، بيروت، أيار، 1986 ص 904 - 905.
- 6 د. هالة مصطفى، العولمة .. دور جديد للدولة، مجلة السياسية الدولية، العدد 143 أكتوبر 1998، ص 43-44
- 7 International Trade Centre-TradeMap
- 8 UNSTAD, Manuel statistiques de la cnuCED, Publication des nations unies, 3^{em} partie, 2017, p90
- 9 نشرة الصندوق الدولي، الجزائر تسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، 19 ماي 2016، نقلا عن الرابط التالي:
<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2016/NEW052016Aa.pdf>